

محاولة «الفرصة الأخيرة»

عبد المنعم علي عيسى

المظلة الأميركية عنها إلا بعد ضمان عدد من المطالب الأميركية بعضها من نزي السقوف المرتفعة، فالنصرة باتت اليوم الورقة الراحبة الوحيدة -تقريباً- في الداخل السوري بعدما أقل نجم الائتلاف السوري المعارض سياسياً وعسكرياً بعدما أبعدت جميع الفصائل التي تدور في محيطه أو محيط «الاعتدال» لمصلحة بروز قوتين أساسيتين هما الوحدات الكردية والتنظيمات الجهادية المتطرفة، كما لا يمكن لواشنطن أن تترك الجبل على غاربه كما يقول المثل العربي في عمليات الانفتاح على دمشق السابقة الذكر، فدون ذلك أثمان ومطالب وهي (عمليات الانفتاح) إذا ما سارت خارج «الهداية» الأميركية فإنها ستضع الكثير من تلك الأثمان أو تلك المطالب ولذا فإن الخيار الوحيد أمام واشنطن هو العودة التي يحققه هذا التصعيد الأميركي الذي ظهر مؤخراً.

وفي النتائج فإنه من الصعب القول إن موسكو قد أعطت موافقة (ولو مبدئية) على العرض الأميركي بل ولا حتى الموافقة على تجزئة هذا الأخير كمدخل للوصول إلى توافقات لا يمكن الوصول إليها إلا عبر هذه العملية (التجزئة)، وما زيارة وزير الخارجية السورية وليد المعلم المرتقبة إلى موسكو نهاية تموز الجاري إلا دليل على أن التشاور مع دمشق سيكون المدخل الأساس لاتخاذ أي قرار روسي فيما يخص الأزمة السورية، ولربما جاءت نبوءة الواشنطن بوست صادقة في تسمية العرض الأميركي الذي حملة جون كيري معه إلى موسكو بالمحاولة الأخيرة التي يمكن لها أن تحدث قبيل أن يخرج باراك أوباما من البيت الأبيض ٢٠١٧/١/٢٠ ولربما -أيضاً- نبوءة الصحفي الأميركي (بيل نيلي) الذي ارتأى بشكل مبطن أن يحفظ العرض الأميركي ضيقة بالنجاح عندما سأل الرئيس الأسبق: «طالب باراك أوباما وعلى مدار خمس سنوات متواصلة برحلك عن السلطة في دمشق وما هو دور أعتاب الرحيل عن البيت الأبيض بينما أنت لا تزال باقياً في منصبك.. هل انتصرت؟».

يتضمن هذا البند فرعاً على درجة عالية من الأهمية فهو يدعو صراحة إلى تقييد سلاح الجو السوري الذي سيكون لزاماً عليه الإبلاغ عن أي عمل سيقوم به (ولو نشر طائرات) إلى غرفة تنفيذ العمليات قبل ٢٤ ساعة على أقل تقدير.

لربما تكفي هذه البنود الأربعة السابقة لتكوين صورة شاملة للعرض الأميركي الذي يعني ببساطة سناً كاملاً لكل ما حققه الجيش السوري على امتداد عام كامل بما فيها عاصفة السوخوي (٢٠١٥/٩/٣٠ - ٢٠١٥/٣/١٥) والموافقة الروسية عليه تعني تسليمها بلا شروط بهزيمة المشروع الروسي في سورية والمنطقة برمتها، كما يحمل العرض بين ثوابه تحديداً لصير النظام السوري الذي يسعى إلى إسقاطه لكن بشكل «تدريجي» عبر ربط الهدنة الدائمة بعملية انتقال سياسي متزامنة مع القرار ٢٢٥٤ فهو يوصي بضرورة إجراء عمليات عسكرية جديدة لحدود سوريا الشمالية والجنوبية في غضون العملية السابقة، هذه الآلية تقراً على أنها أشبه بتعرض النظام لصدمات متقطعة محسوبة التوقيت بشكل مقصود.

أما قطعة الحلوى الأميركية التي يحملها العرض لموسكو فهي تتمثل بتسليمها رأس جبهة النصرة على طبق من ذهب لتفعل به ما تشاء بعدما تكون أميركا قد استأثرت بسورية التي ستكون قد جاءت على طبق من المس لتفعل في الأخرى بها كما تشاء والسؤال البيهبي الذي يتبادر إلى الذهن هو لماذا هذا التصعيد الأميركي في الوقت الذي تلوح فيه في الأفق عشرات المؤشرات الإقلمية والدولية التي تصب جميعها في خانة الانفتاح على دمشق يبدأ من «احتشام» التقارب التركي-السوري مروراً بانضمام إجباري لكل من الرياض وأنقرة للحرب على الإرهاب بعد الأحداث الدامية التي صفت بيلديهما الشهر المنصرم وصولاً إلى ازحام الخطوط الجوية الموصلة ما بين دمشق وشتى العواصم الأوروبية؟

لا يمكن لواشنطن التفكير بتسليم «جبهة النصرة» إلى روسيا أو رفع

بما فيه سلاح الجو، ومن الواضح أن هذا الطرح يعني عمليات إقامة مناطق حظر جوي دونما حاجة إلى إعلان مسبق عنها ودونما حاجة إلى تكاليف -ووسائل راحة- باهظة التكاليف.

البند الثاني: وضع خريطة للعمليات العسكرية على كامل الجغرافية السورية وفيها يتم تحديد «المناطق المحددة» وفق توصيف الوثيقة والمقصود بها تلك المناطق التي تحتوي وجوداً كثيفاً لجبهة النصرة وتنظيم داعش أما معنى الوجود الكثيف فهو تلك المناطق التي تحوي وجوداً يزيد على ٥٠ مقاتلاً من تلك التنظيمات، ولا ندري كيف ستتم عمليات تحديد العدد بتلك الدقة المطلوبة في ظل اعتماد الفصائل العادة لتلك التنظيمات على استراتيجية الأنفاق لتجنباً لاستهداف سلاح الجو، أيضاً لا ندري كيف سيكون الرد الأميركي إذا ما جاء رد جبهة النصرة وداعش على موضوع «المناطق المحددة»، باتباع تكتيك يذهب إلى تقسيم الكتائب إلى مجموعات صغيرة العدد لا يتجاوز عددها ٤٠٠ مقاتلاً حيث سيكون من السهل على تلك المجموعات إعطاء اتجاها بمجرد صدور القرار بذلك ما دامت تلك أحدث أجهزة الاتصال وكذلك أحدث سيارات الدفع الرباعي.

البند الثالث: وضع روزنامة تطبيقية تبدأ منذ لحظة التوافق المفترضة على العرض على أن يتبعها إطلاق للعملية السياسية بعدما تكون هذه الأخيرة قد حظيت بدعم روسي- أميركي كبير توصي الوثيقة بإطلاق تلك العملية ٣١ تموز ٢٠١٦.

البند الرابع: استمرار في دعم الهدنة الدائمة والعمل على تطويرها لتشمل مساحة البلاد برمتها وفي هذه الأثناء تسيير العملية السياسية بالتزامن معها، وفي هذا البند بالذات هناك الكثير من الفروع والتشعبات مثل تحديد خطوط الانتشار ثم تنظيم تدفق الأسلحة إلى الداخل السوري في حركة التناقية على القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥/١٢/١٧) الذي يدعو إلى وقف تزويد المجموعات المسلحة بالأسلحة، ما يعني أن العرض الأميركي يساوي تماماً بين الجيش السوري وبين تلك المجموعات كما

لم يكن استباق دمشق لأي نتائج كان يمكن أن يفرضي إليها لقاء جون كيري بظنيره، ثم بالرئيس الروسي ناجماً عن شعور بالقلق قد يكون نابعاً من تحول روسي ما يفتح الطريق أمام صفقة روسية أميركية روج لها العديد من وسائل الإعلام خصوصاً الأميركية منها، وعندما أجاب الرئيس الأسد الصحفي الأميركي بيل نيلي عن تساؤل بهذا الخصوص كان يعني ما يقول ولم يتردد في أن يجيب بأنه «يستبعد حصول أي صفقة روسية أميركية على حساب سورية أو على حساب النظام تتضمن خروجها من السلطة»، كان الصحفي الأميركي مندوب الـ«إن بي سي» بسؤاله ذلك يلح على ما كانت قد نشرته صحيفة الواشنطن بوست عشية زيارة كيري لموسكو وكذلك عشية لقائه الرئيس الأسد فقد نشرت الصحيفة تقريراً مطولاً (٨ صفحات) قالت إنه يمثل صورة طابق الأصل للعرض الذي يحمله الوزير الأميركي إلى موسكو التي زارها ١٤/٧/٢٠١٦ لربما كانت الأرضية التي صيغ على أساسها العرض الأميركي الذي جاء تصعيدياً كما لم يكن منذ سنتين على الأقل، تقوم أساساً على رؤية أميركية تقترض وقوع موسكو تحت ضغط عمليات الاستنزاف في سورية وهو أمر سوف يدفع (بحسب الرؤية الأميركية) بهذه الأخيرة للقبول بنوع كهذا من السيناريوهات التي يمكن أن تعرض عليها، وهي ستدفع أكثر في حال وجود جبل إقناذ والذي هو ما كان في نهاية هذا الأخير قطعة حلوى كبيرة، الأمر الذي حرصوا واشنطن على تضمينه داخل العرض الذي حملة الوزير كيري إلى القادة الروس.

احتوى العرض الأميركي على بنود -وتقرعات- عديدة إلا أن أبرز ما فيها كان أربعة بنود يمكن لنا عرضها -بصرف - وإيجاز على النحو التالي:

البند الأول: وضع آليات مراقبة روسية- أميركية غير مسبقة عبر إنشاء غرفة تنفيذ مشتركة تكون بمنزلة قيادة عليا للعمليات العسكرية الجارية على الأرض السورية بما فيها تلك التي ينفذها الجيش السوري

الوطن- وكالات

اختتمت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة اجتماعها صباح أمس، بمطالبة الروس والأميركيين بـ«الشافية»، وهو ما عكس حالة الخوف والارتباك التي تسيطر على المعارضين من الاتفاق الروسي الأميركي الأخير، وطالبت «العليا للمفاوضات» الولايات المتحدة بالتصدي لروسيا في سورية، منتهمة موسكو بـ«الكتف»، ولم تحف خيبة أهلها من السلوك الأميركي والغربي عموماً.

كما طالبت بـ«مراجعة دقيقة» لعمليات محاربة الإرهاب ومطلب روسيا إجراء فصل بين «مختلفات تسميتها إرهابية وبين المدنيين وفصائل الجيش الحر»، وحذرت من أن محاربة القوى المتطرفة «يشكل عشوائياً» سيعرض الشعب «للأخطار».

وإذ أبدت اعتراضها للانفتاح على القوى المعارضة الأخرى، اصرت «العليا للمفاوضات» على التمسك ببيان الرياض، محملة «النظام» المسؤولية عن توقف المحادثات بسبب إصراره على «الحسم العسكري ورفضه الحل السياسي»، وجذبت مؤقفاً القاضي «باستبعاد (الرئيس) بشار الأسد ورموز نظامه، فوري تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، واغربت عن حرصها على التعاون مع المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا في سبيل إنجاح العملية السياسية، لكنها رأت أن استئناف العملية «بعيد»، وطالبت بتأكيد دعم موسكو للعملية.

وفي بيانها أسفت الهيئة، لأن «النظام وروسيا وإيران» تجاهلوا دعوتها للهدنة في شهر رمضان، وادعت أن الجيش العربي السوري «خرق هدنة عبد القدر المبارك، والتي أعلنها بنفسه».

وكتفت مصادر في «العليا للمفاوضات» عن ملامح وثيقة الهيئة الخاصة بـ«الانتقال السياسي»، على أن يشمل ثلاث مراحل «التحصيرية، الانتقالية، المستقبيلة».

وتوصل وزير الخارجية الأميركي جون كيري عقب محادثات مارنوتية في موسكو إلى اتفاق مع روسيا

صاغت وثيقته للمرحلة الانتقالية وضمنتها مرحلة تحضيرية

«العليا للمفاوضات» «حذرة» من الاتفاق الأميركي الروسي..

وأعضاؤها يعكسون الهواجس والإحباط من السياسة الأميركية نحو سورية

الدولية.. والتي قررت أن منطلق العملية هو تشكيل هيئة حكم انتقالي تنتقل إليها الصلاحيات التنفيذية جميعاً، وأكدت «العليا للمفاوضات»، تمسكها بموقفها التفاوضي القاضي بـ«استبعاد (الرئيس) بشار الأسد» ورموز نظامه فور تشكيل هيئة الحكم الانتقالي.

أبدت «العليا للمفاوضات» استعدادها «متابعة حواراتها مع كل قوى الشعب السوري، ومكوناته، لتحقيق مشاركة أوسع في تطوير الرؤية السياسية»، لكنها أبدت تمسكاً ببيان الرياض «بوضفه وثيقة أساسية لتوحيد رؤى جميع قوى الثورة والمعارضة». ورفضت أغلبية قوى المعارضة في الداخل وفي منصات القاهرة وموسكو هذا البيان، على حين تحفظت عليه كل من موسكو وطهران.

ذكر بيان «العليا للمفاوضات» أن الأعضاء نادرسوا «نص مسودة الوثيقة (...) حول رؤيتها (الهيئة) للعملية السياسية وفق بيان جنيف، بدءاً من مرحلة التفاوض وصولاً إلى نهاية المرحلة الانتقالية».

في هذا الصدد اعتبر عضو «العليا للمفاوضات»، منظر ماخوس أن الوثيقة «تمثل الإطار التنفيذي للعملية السياسية». وكشف أن الوثيقة التي تتألف من ١٥ صفحة تشمل على نقاط مهمة تتعلق بتصيلات مساهمة الانتقال السياسي، وشكل الدولة السورية الجديدة التي تتصورها المعارضة.

وفيما يتعلق بملامح هذه الوثيقة، أوضح ماخوس أن الوثيقة «تتضمن ملامح المرحلة الانتقالية، وبعدها المرحلة الانتقالية إلى حد ذاتها، والفصل الثالث يتعلق بتصور شكل سورية بعد الانتهاء من الانتقال السياسي أو الانتقال إلى الدولة الجديدة وكيفية شكلها.

ويبدو أن الهيئة اقتربت من الشكل الذي يروج له مرحلة تحضيرية.

الفضل الذي تدعو إليه موسكو في مناطق التماس، مؤكدة رفضها وجود «أي قوى متطرفة»، وأضافت «لكن محاربتها بشكل عشوائي ستعرض الشعب كله لأخطار جسيمة».

المحت إلى توقف الدعم عن المجموعات المنضوية تحت لواء الهيئة، وقال البيان «أغربت الفصائل العسكرية من أعضاء الهيئة عن خطر توقف الدعم العسكري لها في حربها على الإرهاب، في حين يجد داعش والمتطرفون مزيداً من الدعم العسكري واللوجستي من الجهات الراعية لهم، ما يجعل الوضع العسكري للفصائل المتعددة من قوى الجيش الحر محرجاً فضلاً عن كون هذه الفصائل تواجه عدوان النظام وحلفائه». واتهمت الهيئة الطيران الروسي بخصف مواقع مليشيا «الجيش الحر»، ومشاركته «بقوة» في عمليات النظام العدائية مع حلفائه ضد الشعب السوري تحت غطاء محاربة الإرهاب»، وعبرت عن أسفها لتجاهل دعوتها إلى هدنة خلال شهر رمضان الفائت وخلال أيام عيد الفطر، معتبرة أن «النظام وروسيا وإيران تعاملوا مع هذه الدعوة بسلبية وإهمال»، واتهمت النظام بإعلان هدنة خلال أيام الفطر والمشاركة

في «انتهاكها عبر سلسلة من المحارز» على حد تعبيرها، ولم تعلن الهيئة موثقاً واضحاً من استئناف المحادثات في جنيف، والتي كانت قد علقت مشاركتها فيها، لكنها أكدت حرصها على التعاون مع المبعوث الأممي لإنجاح العملية السياسية، مجددة «التزامها بالعملية»، مشيرة إلى أن استمرار بعض ممثلها في المناقشات التقنية دليل على حرصها على متابعة هذه العملية. وأعدت مطالبها قبل العودة إلى طاولة المفاوضات تحت عنوان: «مقومات المحادثات»، وأهمها: «احترام القرارات الدولية والالتزام بضمونها، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الإنساني فيها لتشكيل بيئة شيعية آمنة تضمن نجاح العملية السياسية». وحملت الهيئة المسؤولية عن توقف المفاوضات إلى «إصرار النظام على ما سماه الحسم العسكري». ورفضه للحل السياسي الذي حدده بيان جنيف وكل القرارات



من استقبال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لظنيره الأميركي جون كيري في موسكو (رويترز)

وفي البيان الذي نشرته «العليا للمفاوضات» ظهر بشكل أوضح العتب على واشنطن التي لم تبلغ حتى حلفائها الشرق أوسطيين بفحوى اتفاقها مع موسكو.

وحسب البيان، فقد استغربت الهيئة «حالة الغفوض» في الاتفاقات الروسية الأميركية حيال القضية السورية، مشيرة إلى أن هذا الغفوض يطول «مقومات المحادثات»، وأهمها: «احترام القرارات الدولية والالتزام بضمونها، وبخاصة ما يتعلق بالجانب الإنساني فيها لتشكيل بيئة شيعية آمنة تضمن نجاح العملية السياسية». وحملت الهيئة المسؤولية عن توقف المفاوضات إلى «إصرار النظام على ما سماه الحسم العسكري». ورفضه للحل السياسي الذي حدده بيان جنيف وكل القرارات

بشأن «قائمة طويلة من الإجراءات الموسعة» من أجل «الحد من هجمات جبهة النصرة (فرع تنظيم القاعدة في سورية)، ومنع انتهاكات الجيش (العربي) السوري للهدنة». ورفض كيري الإعلان عن فحوى الاتفاق في حين أشار نظيره الروسي سيرغي لافروف إلى الاتفاق بضرورة أن يكف المبعوث الأممي إلى سورية «عمله ويقدم اقتراحات ملموسة من أجل انتقال سياسي وإصلاحات سياسية لجميع الأطراف في سورية، على أن تجلس حول طاولة المباحثات وتبدأ بالحوار السوري الكامل والشامل والحقيقي». وبعد ثلاثة أيام من الاجتماعات التي عقدتها في العاصمة السعودية الرياض، عكست تصريحات أعضاء «العليا للمفاوضات» الهواجس والإحباط من السياسة الأميركية نحو سورية.

وأثارت عضو «العليا للمفاوضات» بسمة قضماني مسألة التراخي الأميركي أمام روسيا واعتبرت أن الولايات المتحدة لا تتصدى لروسيا، وقالت في مؤتمر صحفي، حسيماً نقلت وكالة «رويترز»: «ما نعتقد هنا هو رد فعل جاد على السلوك الروسي على الأرض».

وأبدت قضماني تشاؤماً حيال عقد جولة جديدة من محادثات جنيف، معتبرة أن فرص عقدها «تبدو بعيدة» على نحو متزايد مع مشاركة روسيا في الغارات الجوية بعد «الكتف على نحو مستمر» بشأن الخطوات التي تقول إنها مستعدة للقيام بها من أجل السلام في سورية. وقالت: «روسيا تقول شيئاً وتفعل شيئاً آخر.. ما نحتاجه هو تأكيد روسيا من جديد على اهتمامها بعملية سياسية، لا نرى ذلك». وأضافت: «هذا هو المجال الذي نتوقع أن يرد فيه الأميركيون بشكل أقوى لأن هناك جرائم حرب ترتكب في الوقت نفسه الذي يوجد فيه السيد كيري في موسكو ويناقش ترتيباً أميناً واستعداد الجماعات الإرهابية في الوقت الذي يشارك روسيا بشكل كامل في هذه العملية في حلب» في إشارة إلى قطع طريق الكاستيلو ومحاصرة المسلمين في شرق المدينة.

وقالت قضماني: إن جهود إحياء اتفاق «وقف للعمليات القتالية» الذي توصل إليه الروس والأميركيون في شهر شباط الماضي «فشلت فشلاً ذريعاً»، وأضافت: «نود أن نعرف ما نوع الضمانات التي تستطيع الولايات المتحدة الاتفاق عليها مع روسيا، ما نريده هو ضمانات قوية بشأن إعادة وقف العمليات القتالية».

والتفت قضماني في حديثها للصحف الأجنبية، وقالت وكالة «سنا»، للأبناء، إن «من المحتمل أن تبدأ باريس قريباً بتنسيق عملياتها مع الجيش السوري ضد داعش»، وقال: «نحن على استعداد للتعاون مع القوات السورية.. ولكن يجب أن نفهم بأنه لا يوجد حل مشكلة داعش بعد القضاء عليه في سورية والعراق لأنه مشكلة دولية تتطلب التفكير». وتابع بورغو: إنه «من الضروري تطوير العلاقات مع روسيا في مجال مكافحة الإرهاب في سورية بشكل خاص وفي العالم على وجه العموم وأن يكون هناك تنسيقاً أكثر فعالية للعمل بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا حيث أصبح واضحاً أن ظاهرة تنظيم داعش الإرهابي باتت مشكلة دولية وعليها أن تتضمن وتتكاتف في محاربتها».

وفي سياق متصل، وفي الخامس عشر من الشهر الجاري أكد النائب الفرنسي جاك ميارد في تصريح لوكالة «سبونتيك» الروسية للأبناء أن «بلاده لم تنتهج

وشدد ساركوزي على أن باريس وقعت في حالة حرب خارجية وداخلية، لافتاً إلى أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه عن طريق تعزيز الأمن باللجوء إلى احتياطي الجيش والشرطة والدرك، في إشارة إلى أن التدابير التي اتخذتها حكومة الاشتراكيين بعد اعتداء «نيس» لا تزال غير كافية، داعياً إلى التعبئة وخوض حرب شاملة دون تردد ضد الإرهاب العابر للحدود.

يشار إلى أن سائقاً فرنسياً - تونسياً يدعى محمد لحويج بوهلال قاد شاحنته الخسيس الماضي ودهس المحتفلين بيوم الباستيل في شارع ديزوتغليه في مدينة نيس جنوب فرنسا، قبل أن تتمكن الشرطة من قتله. واعتقلت السلطات الفرنسية ستة أشخاص اشتبهت بأن لهم علاقة بالهجوم.

وقالت مصادر قضائية فرنسية: إن رجلاً وامرأة تم التعرف على هويتها اعتقلا صباح الأحد.

وكانت السلطات الفرنسية استدعت ١٢ ألف من قوات الاحتياط بهدف تعزيز الأمن في أعقاب عمليات القتل.

وقال وزير الداخلية الفرنسي، برنارد كازينوف: إن لحويج بوهلال «تطرف بسرعة كبيرة، ولم يكن محل مراقبة أجهزة الاستخبارات الفرنسية. وقد أعلن داعش مسؤوليته عن الهجوم».

منذ الهجوم على مقر صحيفة «شارلي إيبدو»، لم يتم فعل أي شيء مما كان ينبغي اتخاذه في فرنسا لمواجهة الإرهاب..

وأعطى ساركوزي، مثلاً على ذلك، القرار بشأن محاكمة من ينشئ مواقع إلكترونية تروج لأفكار الإسلام المتطرف. قائلاً: «وكذلك أؤيد الاطلاع بعين فاحصة على ملفات جميع الـ١١٤٠٠ شخص المدرجين في قائمة من يمثل تهديداً محتملاً وترحيل جميع الأجانب الذين يهددون أمن فرنسا».

.. وسيناتور فرنسي يدعو إلى تنسيق الجهود مع سورية وروسيا لمحاربة الإرهاب

ساركوزي: نحتاج إلى روسيا لمحاربة الإرهاب ومشاركة فرنسا

في عمليات بسورية تتطلب التنسيق معها

وكالات

اعتبر الرئيس الفرنسي السابق وزعيم حزب الجمهوريين، نيكولا ساركوزي، أن مشاركة فرنسا في العمليات العسكرية في سورية والعراق ضد الإرهاب، تتطلب التنسيق مع روسيا، منتقداً الوقت ذاته السلطات الفرنسية الحالية لعدم اتخاها الإجراءات اللازمة لمكافحة خطر الإرهاب في البلاد.

وحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، قال ساركوزي، خلال مقابلة له مع قناة «تي إف ١» الفرنسية، أمس الأول عند تطرقه إلى موضوع مشاركة فرنسا في العمليات العسكرية في سورية والعراق: إن الأمر يتطلب تنسيق عمليات برية هناك.

وأوضح ساركوزي: أنه «فيما يتعلق بعمليات فرنسا الخارجية، يجب تأمين قنوات اتصال مع روسيا دون إبطاء كي يكون في سورية تحالف واحد بدلاً من تحالفين، إننا نحتاج إلى روسيا لمحاربة الإرهاب».

منذ الهجوم على مقر صحيفة «شارلي إيبدو»، لم يتم فعل أي شيء مما كان ينبغي اتخاذه في فرنسا لمواجهة الإرهاب..



الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي

ممثلون روس

يزورون «حميميم»

وكالات

شارك وفد من ممثلي المسرح والسينما بروسيا في حفلة أقيمت بمطار حميميم العسكري بريف اللاذقية، التزاماً بتقاليد عام ١٩٤٦ عندما كان الممثلون يزورون الجبهات.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن الممثل الروسي الشهير اليكسي أوغورتسوف، قوله: «نحن نلتزم بتقاليد عام ١٩٤٦ عندما كان ممثلو المسرح والسينما يزورون مآم مواقع الجبهة ويرفعون المعنويات لدى المقاتلين».

وأشار أوغورتسوف إلى أن وفد الممثلين قد زار العديد من المناطق الساخنة، محمياً عن سرورهم بشأن زيارة العسكريين الروس الذين يحمون روسيا من الإرهاب الدولي، بعيداً عن أرض الوطن.

واعتبرت الممثلة فيكتوريا تاراسوفا، أن الجنود المتملة بحاجة خاصة إلى دعم معنوي في أثناء الحرب، وأضاف إن الوفد تأثر كثيراً بما رآه في حميميم، وقالت: «لدنيا أقوى جيش في العالم، وعندما أصل إلى البيت أقول إنه يمكننا النوم بهدوء».

بموضوعية مع ما يجري من أحداث ولكن الواقع يقول إنه من دون التنسيق مع روسيا والجيش السوري لن تتمكن من الانتصار على الإرهابيين».

وأكد كورفيت أنه من الضروري التعاون المكثف مع روسيا ومع الجيش السوري الذي هو أكثر اطلاعاً على ما يجري في ساحات القتال وقال: «يجب على فرنسا تبني سياساتها لأننا فعلاً اصطلمنا بتهديدات إرهابية خطيرة فيما تبذل روسيا جهوداً كبيرة في مكافحة المتطرفين

ولديها خبرة واسعة في محاربة الإرهاب لذلك، إذا وجدنا قوتنا فسنتمكن من القضاء على المسلحين».

وأشار كورفيت إلى أن القضاء على تنظيم داعش في سورية والعراق «لا يعني بالضرورة القضاء على ظاهرة الإرهاب» بل «هناك خطر من تنفيذ عمليات إرهابية في مختلف دول العالم».

وتأتي هذه التصريحات لمسؤولين فرنسيين في سياق تصاعد الدعوات الموجهة لحكومة الرئيس فرانسوا أولاند لتغيير سياساتها تجاه سورية والتي قامت خلال السنوات الماضية على دعم وتمويل وتسليح التنظيمات المسلحة وهو الأمر الذي ارتد لاحقاً على فرنسا نفسها من خلال سلسلة من العمليات الإرهابية التي استهدفت مدناً رئيسية عدة وكان آخرها الهجوم الإرهابي الذي ضرب مدينة نيس يوم الخميس الماضي وأوقع ٨٤ قتيلاً بينهم عشرة أطفال وأعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنه.



السيناتور الفرنسي إيف بوزو دي بورغو

سياسة خارجية فعالة في الشرق الأوسط وأن عليها إعادة الحوار مع سورية بسبب وجود عدو مشترك هو تنظيم داعش».

بدوره قال المستشار السابق في وزارتي الدفاع والداخلية في فرنسا آلان كورفيت في حديث للصحيفة الروسية: إن «على باريس أن تبدأ بالتعاون مع الجيش السوري لرفع فعالية محاربة المسلحين».

وأضاف: «يجب تغيير السياسة الخارجية الفرنسية لأن الدبلوماسية لم تعد تعطي ثمارها وفرنسا تواجه تهديداً حقيقياً باستمرار». ويتفاعل زعماء بلدان الاتحاد الأوروبي